التجربة السنغافورية في تنمية الصادرات وتأثيرها في النمو الاقتصادي

(رؤية تحليلية)

رانيا محمد أحمد الشيخ

باحثة دكتوراة كلية السياسة والإقتصاد جامعة السويس

أ.د/ حسنى حسن مهران

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة

جامعة بنها الأسبق

د/ أمانى أحمد مختار

مدرس الاقتصاد

كلية السياسة والإقتصاد جامعة السويس

الملخص:

إن إحدى قضايا التنمية التي جذبت الكثير في الآونة الأخيرة هي التأثير المحتمل لصادرات الدولة على نمو اقتصادها. حيث دعمت نتائج العديد من الدراسات الخاصة بالبلدان النامية فرضية النمو القائم على التصدير، تعني هذه الفرضية أن سياسات ترويج الصادرات هي استراتيجية التنمية الفعالة في تطوير البلدان.

لا شك أن دراسة تجارب بعض البلدان في التنمية الاقتصادية والقائمة على تنمية صادراتها لها أهمية بالغة عند البحث عن تنمية الصادرات في جمهورية مصر العربية. وفي الآونة الأخيرة برزت العديد من التجارب في بعض أوروبا وبعض دول الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، حيث حققت هذه الدول نموًا اقتصاديًا سريعًا ومستدامًا على مدى العقديين الماضيين نتيجة لترويج صادراتهم.

تمثل تجربه سنغافورة أحد التجارب الناجحة في تنمية الصادرات وذلك من خلال السرعة التي قفز وارتفع بها النمو الاقتصادي لهذه الدولة بالرغم من قلة الموارد المتاحة عند بداية التنمية الاقتصادية أضف إلى ذلك العديد من الأعباء السياسية.

وبالرغم من ذلك فقد أصبحت تجربة سنغافورة نموذجًا للعديد من دول العالم فى سعيها نحو تحقيق النمو الاقتصادى من خلال التوجه للتصدير.

ويهدف هذا البحث الى دراسة تجربة سنغافورة في تنمية الصادرات والتعرف على أهم عوامل النجاح لهذه التجربة وذلك لتحديد إمكانية الاستفادة من هذه العوامل استخلاص الدروس التي يمكن الاسترشاد بها في تنمية الصادرات المصرية.

الكلمات الدالة: التجارة الدولية – الصادرات – سنغافورة.

Abstract:

One of the main development issues that has attracted many lately is the potential impact of a country's exports on the growth of its economy. As the results of many studies about developing countries have supported the hypothesis of export-led growth, this hypothesis means that export promotion policies are the effective development strategy in developing countries.

There is no doubt that studying the experiences of some countries in achieving economic development based on the development of their exports is of great importance to get lessons for developing exports in the Arab Republic of Egypt.

More recently, there have been many experiences in some Europe and some countries of the Far East and Latin America, where these countries have achieved rapid and sustainable economic growth over the past two decades as a result of promoting their exports.

Singapore's experience represents one of the successful experiences in achieving economic growth by developing exports, through the speed with which the economic growth of this country jumped and rose despite the scarcity of resources available at the beginning of economic development, in addition to many political burdens.

Nevertheless, the Singapore experience has become a model with which all NAPs have linked its export-oriented approach.

Singapore's experience has become a model for many countries in the world in their pursuit of economic growth through export orientation.

This research aims to study Singapore's experience in export development, to identify the most important success factors for this experience, in order to determine the possibility of benefiting from these factors and to draw lessons that can be used to guide the development of Egyptian exports.

Keywords: foreign trade - exports – Singapore

المقدمة:

تساهم الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها من أهم محفزات الأنشطة الإنتاجية وفي الوقت ذاته أحد مصادر النقد الأجنبي، فهي على هذا النحو تحتل أهمية كبيرة في مجال تطوير وإصلاح الهيكل الاقتصادي من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتخفيض التكاليف مما يترتب عليه اتساع السوق وتحقيق مستويات إنتاجية متسارعة. ومن هذا المنطلق تعمل كل دولة على تنشيط قطاع التجارة الخارجية وخصوصاً قطاع التصدير وذلك بهدف تحسين ميزانها التجاري والذي بدوره يؤدي إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي سيما وأن قطاع التصدير يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل ويتعامل مع متغيرات الأسواق العالمية.

إن النمو الاقتصادي في تجربة سنغافورة أعتمد بشكل أساسي على تشجيع الصادرات الذي كان ينمو بشكل سريع ومتزايد منذ استقلال سنغافورة عام ١٩٦٥ وتطبق العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي أدت إلى زيادة حجم الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، وعمومًا فإن التجارة الخارجية لعبت دورًا هامًا في عملية التنمية الاقتصادية في سنغافورة ذلك أن واردات سنغافورة شهدت أيضًا زيادة عند إتباع سياسة التوجه للتصدير حيث أن زيادة الصادرات أدى إلى زيادة الطلب على الواردات سواء نتيجة لزيادة الدخل أو بسبب أن الصادرات السنغافورية تحتاج في نسب من إنتاجها إلى الواردات نظرًا لقلة الموارد المتاحة في سنغافورة.

تعتبر سنغافورة نموذجًا للنجاح الاقتصادي للسوق الحرة وعلى نطاق أوسع فإن سنغافورة هي الاقتصاد الأكثر نجاحًا في العالم حتى بالمقارنة مع الأعضاء الأخرين. فيما يسمى بـ "عصابة الأربعة" البلدان الآسيوية الناجحة في هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية.

سنغافورة عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥ وكذلك عضوًا في مجموعة "الجات" منذ عام ١٩٧٣ وبالتالي فإن استعراض والتعرف على السياسات التجارية والتطورات والتحديات التي تواجهها سنغافورة في الاقتصاد العالمي قد توفر دروسًا هامة ومميزة بالنسبة للبلدان الأخرى.

و يهدف هذا البحث الى تحليل التجارة الخارجية لسنغافورة، و توضيح اهم السياسات و الحوافز التي اتخذتها الحكومات في سنغافورة لتحفيز و تشجيع النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في الاسئلة الأتية:

١- ما هي العلاقة التي تربط بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في سنغافورة؟

٢- ما هو أثر التنوع في هيكلية الصادرات على معدل النمو الاقتصادي في سنغافورة؟

٣- كيف استفادت سنغافورة من الفرص المتاحة دوليًا في مجال التجارة؟ وما هى المعوقات التي واجهتها و كيف تغلبت عيها؟

٤- ما هى السياسات و العوامل التى ساعدت في نجاح تجربة سنغافورة في التنمية الاقتصادية؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث فى محاولة تحليل و تقييم تجربة سنغافورة فى تنمية الصادرات و تحقيق التنمية الاقتصادية و استخلاص اهم عوامل نجاح هذه التجربة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى :

١- دراسة و تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و معدلات النمو الاقتصادي في سنغافورة من خلال تحليل النمط الزمني، الهيكلي والجغرافي للصادرات المصرية وكذلك التعرف على تطور تجربة سنغافورة في مجال تنمية الصادرات.

٢- دراسة مدى مساهمة الصادرات في النمو لاقتصادي لسنغافورة ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

٣- تحليل اهم العوامل التى ساعدت في نجاح تجربة سنغافورة.

فروض البحث:

لقد تم بناء فروض البحث اعتمادا على مشكلة الدراسة و عناصرها المختلفة حيث أن فروض الدراسة تستند إلى :

- هناك علاقة قوية موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في سنغافورة.
- هناك العديد من السياسات و الحوافز التى قدمتها حكومة سنغافورة لتحفيز و تشجيع النمو الاقتصادى و التنمية الاقتصادية .
- كان للمتغيرات الاقليمية و الدولية دور هام في نجاح تجربة سنغافورة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- نجحت السياسات المالية و النقدية التى طبقتها حكومة سنغافورة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

منهجيه البحث:

تم استخدام المنهج الوصفى والأسلوب الاستقرائي و التاريخى؛ وذلك للتعرف على أهمية التجارة الخارجية لاقتصاد سنغافورة و تحليل هيكل التجارة الخارجية لسنغافورة (٢٠١٤-٢٠١٨) ، وكذلك مؤشرات الاداء الخاصة بها من خلال تحليل بيانات التجارة الخارجية لمصر خلال هذه الفترة. و تم استخدام الاستنتاج المنطقى من خلال تحليل مشكلة البحث و أبعادها و خصائصها عن طريق الاستعانة بالمراجع العربية و الأجنبية على اختلاف أنواعها و أشكالها.

يتكون البحث من عدة محاور كالتالي:

المحور الأول: نبذة وخلفية تاريخية.
المحور الثاني: التوجه للتصدير وأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي.
المحور الثالث: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لهيكل الصادرات.
المحور الرابع: سياسات وحوافز تنمية الصادرات.
الخلاصة و التوصيات.

المحور الأول: نبذة وخلفية تاريخية

تقع سنغافورة على الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو يفصلها عن الأرض الرئيسية في شبه الجزيرة "مضيق جوهر" وتتمتع سنغافورة بميزه جغرافية حيث أنها تقع على مفترق طرق الشحن الدولية الأمر الذي ساعد على جعلها واحدة من أعظم الموانئ في العالم هذه الميزة الجغرافية تم استغلالها من خلال تطوير البنى التحتية، تبلغ مساحة سنغافورة حوالي ٧٢٠كم٢ وعدد سكانها ٥.٧ مليون نسمة عام ٢٠١٩.

تأسست سنغافورة الحديثة في عام ١٨١٩ ومنذ عام ١٨٢٤ وما بعدها شكل الصينيون أولاً تعددية ثم أغلبية السكان وظلت النسبة الصينية ثانية تقريبًا حيث مثلت نسبة ٧٥.٤% عام ١٩٢١ ونسبة ٧٤.٩% عام ١٩٦٥ تاريخيًا كانت سنغافورة نقطة دخول وإعادة توزيع مركز المهاجرين، أصبحت سنغافورة دوله مستقلة عن ماليزيا في ٩ أغسطس ١٩٦٥ وبالرغم من الحجم الجغرافي المحدود واحتياجات السكان فإن القوة الشرائية أدت إلى تطور الاقتصاد الإقليمي ثم العالمي القائم على التجارة والاستثمار.

يتماسك هو اسم سنغافورة قديمًا والتي كانت مدينة تجاربه في القرن العاشر الميلاد قبل أن تصبح جزءًا من إمبراطوريه ما جباهت في القرن ١٤ ثم فيما بعد أصبحت جزء من سلطنة جوهر دياو وذلك في الفترة التي سبقت دخول البريطانيين إلى الجزيرة التي تقع في نقطة تقاطع المحيط الهادي والهندي، قام ممثل شركة الهند الشرقية البريطانية (توماس ستامور درافلن) توقيع معادلة مع سلطان جوهر عام ١٨١٩ تنص على تمكين الشركة إنشاء مركز تجاري في الجزيرة مقابل رسوم سنوية، عام ١٨٢٣ أصبحت الجزيرة ملك بريطانيا وفقًا لاتفاقية مقابل مبلغ سنوي لسلطان جوهر إلا أن سيطر جوهر على الجزيرة انتهت بموجب المعاهدة عام ١٨٢٤ (بين بريطانيا – هولندا والتي تنص على تقاسم النفوذ في جنوب شرق آسيا، واصبحت سنغافورة تخضع للحكم البريطاني عام ١٨٦٧ وتعاظم دورها لأنها أهم الموانئ العالمية بسبب تجارة المطاط والقصدير وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، هذا الدور لسنغافورة دفع بريطانيا إلى توفير عماله رخيصة وذلك لأعمال التخزين والتحميل وخصوصًا من جنوب الصين وزادت سيطرت بريطانيا بإنشاء قاعدة بحرية عسكرية ١٩٣٧. وبالرغم من أن أسس سنغافورة الحديثة وضعتها بريطانيا وجعلتها مركز تجاريًا وميناء للمشاريع إلا أنها لم تخلو من فرض الاحتكار والرسوم والقيود التجارية الأخرى.

كان تأثير الحرب العالمية الثانية قاسيًا على سنغافورة حيث أصبحت تحت الاحتلال الياباني في الفترة بين (١٩٤٢ – ١٩٤٥) وبعد هزيمة اليابان رجعت بريطانيا للجزيرة إلا أنها واجهت واقعًا جديدًا أدى بالسماح بقيام حكم مدني ١٩٤٦ الأمر الذي أدى إلى صدور دستور جديد خاص بالجزيرة عام

١٩٥٥ وتحقق الحكم الذاتي ١٩٥٩. بعد فوز مرشح حزب العمل الشعبي (لي كران يو) في الانتخابات والذي سعى مع ماليزيا للاتحاد الفيدرالي ونجح في تحقيق ذلك عام ١٩٦٣ إلا أن ذلك لم يدم طويلاً وذلك بسبب المشاكل التي ظهرت مثل السياسات التي مارستها ماليزيا لتمييز الملاويين، اعتماد الإسلام ليصبح الدين الرسمي بالإضافة إلى إصرار ماليزيا على تعلم لغة الملاويين في سنغافورة الأمر الذي وجه بالرفض من قبل سكان سنغافورة أدت هذه الأسباب إلى قيام رئيس وزراء ماليزيا (تونكو عبدالرحمن) بفصل سنغافورة من الاتحاد وبالرغم من هذه الأسباب إلا أن هناك سببًا أخر يشير إلى أن وزراء حكومة سنغافورة كان أيضًا لديهم الرغبة في الاستقلال عن ماليزيا وتحقق ذلك عام ١٩٦٥ وأعلنت سنغافورة نفسها دولة حرة ذات سيادة مستقلة وقامت بالانضمام إلى الأمم المتحدة والكومنولث البريطاني في نفس العام لتفصل روابطها نهائيًا مع ماليزيا عام ١٩٧٣ فيما يخص الشئون المالية والعملة لتبدأ مرحلة جديدة من حياتها كدولة حديثة.

في سياق الاقتصاد الكلي لقد نما الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة بمعدل ٩.٥% سنويًا منذ استغلالها عام ١٩٦٥ هناك العديد من العوامل التي ساهمت في هذا المعدل الطويل الأحد للنمو واحد من هذه العوامل هو التجارة الدولية فبالنظر إلى موقع سنغافورة الجغرافي وصغر حجمها بالإضافة الموارد الطبيعية الضئيلة جداً نرى أهمية التجارة الدولية لاقتصادها واعتمادها لفترة طويلة على البلدان المجاورة بالنظر إلى الإنتاج التجاري ونسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد أن هذا الأمر قد انتهى بالنسبة لسنغافورة منذ عام ١٩٨٧.

المحور الثاني: التوجه للتصدير وأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي

أصبحت سنغافورة واحدة من أكثر بلاد العالم تطورًا ونموًا بالرغم من ندرة الموارد الطبيعية حيث كان اقتصاد سنغافورة عند الاستقلال عام ١٩٦٥ يعاني العديد من المشاكل أهمها وجود معدل بطالة ١٤% بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص.

ويمكن رصد أهم ملامح تجربة سنغافورة كالتالي:

١-خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) :

السمه الأساسية لهذه الفترة هي ضعف البنية التحتية ورأس المال المحدود وبالرغم من صغر حجم سنغافورة وقلة مواردها الطبيعية اعتمدت سنغافورة على مجموعة من السياسات والإجراءات المتخصصة تنمية صناعتها وزيادة صادراتها، حيث اعتمدت خطة سنغافورة على نظرية هكشر أولين والتي تنص على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واعتمدت فن إنتاجي كثيف العمل نظرًا لتوافر الأيدي العاملة وظهرت صناعة المنسوجات والمنتجات الخشبية والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال عالية كما كان هناك أيضًا بعض الصناعات كثيفة رأس المال مثل الحديد والصلب وكان ذلك يتم في منطقة

Jurong لصناعية التي تم إنشاؤها لتضم هذه الصناعات، كذلك خلال هذه الفترة قامت سنغافورة بإنشاء مجلس التنمية الاقتصادية (EDB) بميزانية قدرها ١٠٠ مليون دولار لجذب الاستثمارات والمستثمرين وبمجرد زيادة الإنتاج عن الطلب المحلي تم التركيز والتحول نحو التصدير. أي أن الهيئة اعتمدت في بدايتها على سياسة إحلال الواردات عن طريق تشجيع صناعة المنسوجات والأزهار الصناعية وتصديرها إلى الدول المجاورة ولأنها تفتقر إلى الموارد المتاحة فتقوم سنغافورة باستيراد الموارد الأولية والموارد النصف مصنعة من الدول الأقل نموًا وتقوم بتصنيعها وإعادة تصديرها مرة أخرى.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها سنغافورة خلال هذه الفترة وفي سنواتها الأولى إلا أن السنوات الأخيرة منها شهدت تحسنًا ملحوظًا في الأداء، حيث نمى الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٣ بحوالي ١٠%، كما تضاعفت المدخرات المحلية من ٣.٤% إلى٧% عام ١٩٦٥، وعمومًا فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦% خلال هذه الفترة .

٢-خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٩):

لتشجيع الاستراتيجية القائمة على تنمية الصناعة وزيادة الصادرات قامت سنغافورة بإخضاع السلع للرسوم الجمركية ونظام الحصص، وبعدما انفصلت سنغافورة عن ماليزيا خلال هذه الفترة تم إثبات أن استراتيجية إحلال الواردات لا جدوى لها وبالتالي لجأت سنغافورة إلى استراتيجية موجهه نحو التصدير وذلك من خلال جذب المستثمرين الأجانب وتقديم الحوافز لجذب رأس المال الأجنبي وذلك من خلال قيام مجلس التنمية الاقتصادية (EDB) بإنشاء مكاتب على مستوى العالم لتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى إنشاء المناطق الحرة وخاصة مناطق تجهيز الصادرات والتي يتوفر فيها امتيازات عديدة وتسهيلات للمستثمرين من اعفاءات ضريبية وحوافز التصدير بالإضافة إلى توجيه استثمارات كبيرة إلى قطاع الإلكترونيات وتأسيس وحدة التدريب والقوى والعاملة ومراكز التدريب الحكومية المشتركة وذلك لتعادل المعرفة والمهارات وهنا أصبح التصنيع هو القطاع الأكبر متجاوزًا قطاع التجارة. وكان نصيب الشركات الأجنبية والمشروعات المشتركة في هذه الفترة ٦٧% من مجموع قوة العمل العاملة في قطاع الصناعة التحويلية، وحوالي ٧٦% من القيمة المضافة في القطاع نفسه، و٦١% من إجمالي الصادرات السلعية لسنغافورة الأمر الذي أدى إلى أن تصبح سنغافورة منصة للتصدير وتصنيع المنتجات لحساب الشركات الدولية متعديه الجنسية.

أي أن الحكومة سيطرت بطريقة صارمة من خلال تحكمها في السوق المحلي والمؤسسات الرئيسية وتعبئة الموارد لتحقيق أهداف التنمية وبالنسبة للقطاع الخاص كان يعمل وفق ارشادات الحكومة الأمر الذي جعل القطاع العام والخاص أداة فعالة لتحفيز عملية النمو الاقتصادي. إن سيطرة الحكومة لا تعني ديكتاتوريتها وإنما تعني أنها تسيطر على مقدرات البلد بطريقة مسئولة وواعية وهو ما يشير إليه

المشاورات الدورية التي تعقدها الحكومة مع الغرفة التجارية والجمعيات الحرفية والاتحادات المهنية وذلك لاستطلاع الرأي حول القضايا المعنية، ويمثل المجلس الوطني للأجور صيغة من صيغ التعاون بين القطاع العام والخاص من خلال مكوناته الثلاثة الممثلين عن الحكومة ورجال الأعمال والعمال، الأمر الذي يحقق أكبر قدر من التعاون بين رجال الأعمال والعمال وفقًا لتوجهات الحكومة.

وعموماً بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة حوالي ٩% كما اتجه الاستهلاك والانفاق على الاستثمار في العنصر البشري وإقامة وحدات لتدريب القوى العاملة وإقامة الصناعات الثقيلة و التي تعتمد على الانفاق العام هو ما يوضح أهمية دور الحكومة لتحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية.

٣-خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٩٠):

اتجهت سنغافورة إلى إعادة هيكل الاقتصاد نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى مثل صناعات الكمبيوتر والصناعات الكيمياوية وذلك بسبب توافر رأس المال خلال هذه الفترة. ولتشجيع أنشطة البحث والتطوير قامت سنغافورة بإنشاء مجمع العلوم "Science Park" وتم تفويض مجلس التنمية الاقتصادية (EDB) لدعم جميع الأنشطة الاقتصادية حتى تصبح سنغافورة بالكامل مركزًا للأعمال وذلك من خلال وضع استراتيجية لتحقيق ذلك الهدف، تطور القطاع المالي خلال هذه الفترة عن طريق تأسيس بورصة سنغافورة النقدية الدولية عام ١٩٨٣ والسماح للبنوك الكبرى في سنغافورة بالمساواة الكاملة في النصيب عند الدخول في عمليات الوساطة المحلية بالإضافة إلى تحديد نصيب البنوك وشركات الوساطة الأجنبية بما لا يتجاوز عن ٤٩% من الحصص في الشركات المحلية المسجلة في البورصة، توفير الحماية الكافية للشركات المدرجة في البورصة عند العجز عن الوفاء بالالتزامات وتشجيع البنوك الكبيرة بشراء البنوك المحلية الصغيرة أو الاندماج معها كي تصبح أكبر وأقوى، استثمار الفائض المالي للدولة من الفائض السنوي للقطاع العام أو صندوق التوفير وإدراجها في بورصة سنغافورة من خلال شركة حكومة سنغافورة للاستثمار والتي تأسست عام ١٩٨١.

وفي خلال هذه الفترة أيضًا تم إنشاء مكتب المشروعات الصغيرة "Small Enterprise Bureau" وذلك لدعم المؤسسات المحلية والذي أنشأ عام ١٩٨٦ وذلك لمساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق المالية بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية.

ونلاحظ في هذه الفترة أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ٨% كما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجية حوالي ٥.٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ١.٨% خلال عام ١٩٧٩ وهو ما يعني نجاح مجلس التنمية الاقتصادية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية ومع زيادة الإدخار المحلي خلال هذه الفترة حيث وصل إلى نسبة ٤٥.٩١% من إجمالي الناتج المحلي

الإجمالي عام ١٩٩٠ تمكنت سنغافورة من تمويل الأنشطة والصناعات التقيلة ذات القيمة المضافة الأعلى وتشجيع أنشطة البحث والتطوير ودعم المؤسسات المحلية وذلك لتحقيق هدف هذه الفترة وهو جعل سنغافورة بالكامل مركزًا للأعمال.

٤-خلال الفترة (١٩٩٠ – الألفية الثانية):

اتجهت سنغافورة إلى تعزيز قطاع الخدمات والاستخدام الكثيف للتكنولوجيا والتنويه الاقتصادي وذلك من خلال التركيز على صناعات رئيسية مثل الهندسة والتكنولوجيا والإلكترونيات والمستحضرات الطبية بالإضافة إلى إقامة شبكات الإنتاج للتصدير وتشجيع الخدمات والصناعات التحويلية حيث أنها أهم ركائز الاقتصاد، كذلك بدأ تطبيق استراتيجية المدينة – الدولة City – State وذلك لتصبح مركزًا للعمالة الماهرة وتستقبل المواهب من الخارج بالإضافة لإنشاء مقرات أساسية لصنع القرار.

اتجهت سنغافورة إلى تطبيق وإتباع سياسة تجارية أكثر انفتاحًا من خلال العلاقات التجارية وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للتجارة الحرة وذلك للإرتقاء بمستوى صادراتها من السلع والخدمات واكتساب الخبر ة من الأسواق الجديدة للتصدير وتطوير الصناعات وقدرات القوى العاملة.استكملت سنغافورة تعميق اقتصاد المعرفة باعتماد خطة تنص على الارتقاء بمستوى الإنتاجية اعتمادًا على الابتكار والجودة فرفع مستوى الكفاءة الكلية لعناصر الإنتاج ليصل إلى ٢% هو ما تطلبه عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

سجل الإنفاق على البحث والتطوير مع بداية النصف الثاني من التسعينيات نموًا ملحوظًا حوالي ١٩% ودعم القطاع الخاص وساهم مساهمة فعالة لهذه الأنشطة عن طريقة تمويلها بحوالي ثلث حجم إنفاقه مما كان له أثر إيجابي على تطور إنتاج الصناعات عالية التقنية وصادراتها. وهذا ما يوضحه الجدول التالي خلال الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٥) والتي تعد بداية دخول سنغافورة عصر العولمة.

جدول (١)

تطور تركيبة الصناعات التقنية للفترة (١٩٩١ – ١٩٩٥)

القيمة (نسبة مئوية)

الصناعة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الصناعات الخفيفة	١٤.٤	١٣.٨	١٣.٤	١٢.٦	١٢.٥
الكيماويات	٣٣.١	٣٣.٢	٣٣.٨	٣٣.٦	٣٢.٦
أنظمة التصنيع	١٣.١	١٣.٣	١٣.٥	١٣.٣	١٣
الإلكترونيات	٢٦	٢٦.٧	٢٦.٩	٢٨.٣	٣٠.٢
الأنظمة الهندسية	٨.١	٨.١	٨.١	٨.٢	٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: أ.م.د ابتسام محمد العمري، (٢٠١٦)، مرجع سابق، ص٢٨٧.

أيضًا خلال فترة الألفية الثانية تم التركيز أكثر على الابتكار والمعرفة حيث أصبح البحث والتطوير هو حجر الزاوية لاقتصاد الدولة، تطوير وتنسيق وتنفيذ خطط البحث والتطوير من خلال المؤسسة الوطنية للبحوث والتي تم إنشاؤها لهذا الغرض بالإضافة إلى إنشاء نظام قوى لحماية الملكية الفكرية وتطوير اقتصاد المعرفة، ولذلك قامت الحكومة عام ٢٠٠٦ بوضع برنامج لمدة ٥ سنوات لتشجيع البحث والتطوير باستثمارات حوالي ١٣ مليار دولار.

عمومًا حققت سنغافورة نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط ٨% خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٩٩، بعد الأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٩ زاد الاقتصاد بمعدل نمو ٥.٤% ثم بمعدل ٩.٩% عام ٢٠٠٠ وانخفض النمو الاقتصادي عام ٢٠٠١ إلى ٢٠% وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الركود العالمي في صناعة الإلكترونيات؛ عام ٢٠٠٢ زاد معدل الموانئ ٢.٢% ونسبة ١.١% عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب تفشي مرض سارس والتي تأثرت بيه سنغافورة وحققت سنغافورة انتعاشه كبيرة عام ٢٠٠٤ بنسبة نمو ٨.٣%، عام ٢٠٠٦ وصل معدل النمو إلى ٧.٩%، عام ٢٠١٣ بلغ معدل البطالة ١.٨% عن معدل نمو ٤.٨% خلال تلك الفترات نلاحظ أن القطاع العام يستخدم في سنغافورة كمحفز للابتكار والتنمية الاقتصادية ففي البداية كان دور الحكومة يتجه نحو إدارة الصناعات لتحقيق التنمية الاقتصادية ولكن في الفترة الأخيرة اتجه دور الحكومة في سنغافورة إلى الأساس التجاري، حيث تلعب الشركات المملوكة للحكومة دورًا رئيسيًا في اقتصاد سنغافورة الداخلي وهذه الشركات مملوكة كليًا أو جزئيًا للدولة وتعمل على أساس تجاري.

ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية لاقتصاد سنغافورة.

جدول (٢)

أهم المؤشرات الاقتصادية لاقتصاد سنغافورة

مؤشرات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٤.٥	٦.٣	٤.٤	٤.٨٤	٣.٩٤	٢.٩٩	٣.٢٤	٤.٣٤	٣.٤٤
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٢.٥	٤.١	١.٩	٣.٢	٢.٦	١.٨	١.٩	٤.٢	٣.٠
التضخم (مؤشر نمو أسعار المستهلك (%)	٢.٨	٥.٢	٤.٦	٢.٤	١.٠	٠.٥-	٠.٥-	٠.٦	٠.٤
البطالة (%)	٢.٢	٢.٩	٢.٠	١.٩	٢.٠	١.٩	٢.١	٢.٢	٢.١
القيمة المضافة التصنيعية (%) معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي	١٥.٩٢%	١٥.٨%	١٥.٦%	١٥.٤	١٥.٣	١٥.٥	١٥.٣	١٥.٥	١٦.٨
الخدمات	٦٣.٢	٦٢.٩	٦٣.٤٥	٦٣.٧	٦٤.٣	٦٤.٩	٦٥.٤	٦٥.١	٦١.٢
التجارة نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	٥٧.١٣	٦٠.٥	٦٠.٦	٦٠.١	٥٩.٨	٥٧.٩	٥٦.١	٥٨.٢	٥٩.٤
نمو التجارة	٢٨.٢	١٩.٦	٢.٢	٣.٤	٠.٧	%٩-	٤.٣-	١٠.٩	١٣.٦
التجارة في الخدمات	٨٣.٨	٨٤.٩	٨٨.٩	٩٤.٩	١٠١.٨	١٠٢.٢	٩٧.٥	١٠٢.٤	١٠٨.٠٢
الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الخارجية	١٤.٧٦	١١.٤٢	٦.٩٤	١٤.٧	١٦.٧	١٤.٧	١٢.٥	١٤.٣	٧.٩
الاستثمار الأجنبي - الوافدة صافي التدفقات	٢٣.٠٧	١٧.٦	١٨.٧	٢٠.٩	٢١.٨	٢٢.٧	٢٢.٢	٢٨.٦	٢٤.٤

المصدر: البنك الدولي.

نلاحظ من الجدول السابق تعافي الاقتصاد السنغافوري بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ بلغ ١٤.٥% وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لنفس النسبة ١٢.٥% وبالرغم من ذلك انخفض معد نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات العالية حيث وصل في السنوات الأخيرة إلى ٤.٣%، ٣.٤% بالإضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ليصل إلى ٣% لكل من عام ٢٠١٧، ٢٠١٨.

٦ سنوات والتضخم منخفض جداً خاصة في عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦، ويمكن القول أن تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة واقتصاد مثل سنغافورة قد يرجع إلى الأداء الضعيف للتجارة الدولية حيث قد تم ذكر أن للتجارة الدولية دورًا هامًا في تحقيق النمو لسنغافورة، بالإضافة إلى انخفاض مقياس الانفتاح التجاري منذ عام ٢٠١٣ حيث وصلت نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي أقصى قيمة لها عام ٢٠١٣ ثم بدأت بعد ذلك في الانخفاض وبتدقيق النظر بصورة أكبر نلاحظ أن هناك نموًا في التجارة في الخدمات يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٨) الأمر الذي

يؤدي إلى ارتفاع التجارة في الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهنا يمكن ملاحظة الهيكل الاقتصادي لسنغافورة مستقر تمامًا مع حوالي ٢٠% من التصنيع و ٧٥% من الخدمات على مدى الـ ٨ سنوات الماضية. إن الحكومة السنغافورية تدعم قاعدة تصنيع قوية وتفضل إعادة الهيكلة نحو القيمة المضافة العالية والصناعات كثيفة رأس المال كذلك ترى أن لقطاع الصناعات التحويلية أثر إيجابي غير مباشر على الاقتصاد والعمل على زيادة القدرة على التكيف مع الانتكاسات الاقتصادية العالمية.

نلاحظ أيضًا أنه في الآونة الأخيرة لم تحدث تغيرات كبيرة في الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة وظلت تدفقات الاستثمار مستقرة نسبيًا بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. عمومًا إن أداء اقتصاد سنغافورة جيدًا لفترات زمنية طويلة بالرغم من التراجع العديد والذي قد يكون بسبب أزمات إقليمية أو دولية وقد لعبت التجارة الدولية دورًا هامًا في نمو هذا الاقتصاد متجاوزًا في أداءه أداء اقتصاد هونج كونج والذي يقع في منطقة تشترك في العديد من الخصائص المتشابهة مع سنغافورة.

المحور الثالث: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لهيكل الصادرات

إن النمو الاقتصادي في تجربة سنغافورة أعتمد بشكل أساسي على تشجيع الصادرات الذي كان ينمو بشكل سريع ومتزايد منذ استقلال سنغافورة عام ١٩٦٥ وتطبق العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي أدت إلى زيادة حجم الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، وعمومًا فإن التجارة الخارجية لعبت دورًا هامًا في عملية التنمية الاقتصادية في سنغافورة ذلك أن واردات سنغافورة شهدت أيضًا زيادة عند إتباع سياسة التوجه للتصدير حيث أن زيادة الصادرات أدى إلى زيادة الطلب على الواردات سواء نتيجة لزيادة الدخل أو بسبب أن الصادرات السنغافورية تحتاج في نسب من إنتاجها إلى الواردات نظرًا لقلة الموارد المتاحة في سنغافورة.

في المراحل الأولى لسنغافورة تم التركيز على إنتاج السلع كثيفة العمل للتصدير واتباع السياسات والاستراتيجيات والحوافز لتنمية الصادرات الأمر الذي أدى مع مرور الوقت لتطوير كبير في الصادرات الصناعية في ظل سياسة التوجه نحو التطوير للخارج الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات السلع الاستهلاكية كثيفة العمل في المراحل الأولى هذه الزيادة في الصادرات أدت إلى الزيادة المتوقعة في صادرات السلع المعمرة كالإلكترونيات والآلات ووسائل النقل خلال المرحلة الرابعة وذلك بهدف تنويع هيكل الصادرات، ويوضح الجدول التالي البيانات المتاحة عن الرقم القياسي لتطور الإنتاج السنغافوري خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩) على أساس أن عام ٢٠١٨ = ١٠٠ ما يلي: أن هذا الرقم

قد بلغ بالنسبة لبعض الصناعات مواد كيميائيـــة والســـلع المصـــنعة ومعـــدات النقـــل نحـــو ٩٥.٣%، ١٠٢.٢%، ٩٧.٨% على التوالي خلال عام ٢٠١٩.

جدول (٣)

الرقم القياسي للإنتاج السنغافوري (٢٠١٦ – ٢٠١٩)

٢٠١٨ = ١٠٠

السلعة	الوزن	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
كل العناصر	١٢.٠٠٠	٩٢.٢	٩٥.٨	١٠٠.٠	٩٦.٧
غير نفطي	٨.٥٨٦	٩٧.٩	٩٨.٦	١٠٠.٠	٩٧.٦
طعام	٢٥٦	٩٩.٧	٩٩.٥	١٠٠.٠	٩٩.٨
مشروبات وتبغ	٣١	١٠٣.٠	٩٨.٤	١٠٠.٠	١٠٣.٥
مواد خام	٥٦	٩٤.٨	٩٤.٧	١٠٠.٠	٩٤.٥
وقود ومعادن	١.٤١٤	٦٦.٤٠	٨٣.٠	١٠٠.٠	١١.٣
خضروات وزيوت وشموع	١٤	١١٣.٦	١١٩.٣	١٠٠.٠	٨٨.٥
مواد كيميائية	٢.١٦٥	٨٨.٠	٩٢.٥	١٠٠.٠	٩٥.٣
سلع مصنعة	٢٨٤	٩٦.٢	٩٧.٨	١٠٠.٠	١٠٢.٢
آلات معدات ووسائل النقل	٤.٨٩٧	١٠٥.٢	١٠٣.٠	١٠٠.٠	٩٧.٨
سلع أخرى	٨٨٣	٩٥.٤	٩٧.٢	١٠٠.٠	١٠٠.٢

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، قسم الإحصاء، سنغافورة.

في عام ٢٠١٨ احتلت سنغافورة المركز ٣٣ في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي بلـــغ ٨٦.٤١ تريليون دولار أمريكي، وتشكلت تجارة سنغافورة ٣٢٦.٢% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام بالإضافة إلى أنها احتلت المرتبة ١٦ من بين أكبر المصدرين والمستوردين في العـــالم، بلـــغ نصيب الفرد من صادرات سنغافورة حوالي ٥٧.٢ ألف دولار وبلغ نصيب الفرد من واردتهـــا حـــوالي ٥٧.٣ ألف دولار.

ويوضح الجدول التالي تطور التجارة الدولية لسنغافورة خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٨).

جدول (٤)

تطور التجارة الدولية لسنغافورة خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٨)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
واردات السلع (مليار دولار)	٣٦٦.٢٤٧	٢٩٦.٧٥٤	٢٨٢.٩٢٥	٣٢٧.٩٢٣	٣٧٠.٨٨١
ورادات السلع (مليار دولار)	٤٠٩.٧٨٧	٣٥٠.٥٠٦	٣٢٩.٧٧٣	٣٧٣.٤٤٦	٤١٢.٩٥٣
وارادات الخدمات (مليار دولار)	١٥٥.٢٤٨	١٤٣.٢٦٨	١٥٥.٥٨١	١٨١.٢٥٦	١٨٦.٧٢٩
صادرات الخدمات (مليار دولار)	١٥٠.٤٤٩	١٣٩.٣٣٥	١٤٩.٦٤٢	١٧٢.٣٠٤	١٨٣.٧١٢

المصدر: منظمة التجارة الدولية (WTO) البيانات المفتوحة المتاحة.

جدول (٥)

مؤشرات التجارة الخارجية

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
التجارة الخارجية (من الناتج المحلي الإجمالي)	٣٦٠.٥	٣٢٩.٥	٣٠٤.٥	٣١٧.٨	٣٢٦.٢
الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	٨٦.٦٩٥	٩٢.٥٧٠	٨٧.١٤٦	٩٢.٤٩٨	٩٨.٣٧٢
واردات السلع والخدمات (التغير السنوي%)	٢.٨	٣.٤	٠.١	٧.٥	٤.٧
صادرات السلع والخدمات (التغير السنوي %)	٣.٦	٥.٠	٠.٠	٥.٧	٥.١
واردات السلع والخدمات (من الناتج المحلي الإجمالي %)	١٦٨.٥	١٥١.١	١٣٨.٩	١٤٦.٤	١٤٩.٨
صادرات السلع والخدمات (من الناتج المحلي %)	١٩٢.٠	١٧٨.٤	١٦٥.٦	١٧١.٤	١٧٦.٤

المصدر: البنك الدولي، البيانات المتاحة.

نلاحظ من الجدول السابق أنه في عام ٢٠١٨ صدرت سنغافورة نسبة ١٧٦.٤% من الناتج المحلي الإجمالي واستوردت السلع والخدمات بنسبة ١٤٩.٨% وهو ما يعني أن المزاد التجاري كان محقق فائضًا بقيمة ٩٦.٧ مليار دولار إلا أن هذه الصادرات كانت أقل من المتوقع وذلك يرجع إلى التوتر العالمي بالإضافة إلى انخفاض الطلب على الإلكترونيات وبالتالي لابد الآن من معرفة الهيكل السلعي للصادرات بالإضافة إلى أهم شركاءها التجاريين أي التعرف أيضًا على التوزيع الجغرافي لهذه الصادرات وهو ما بين توضيحه في الجداول التالية:

جدول (٦)

الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات

صادرات السلع لعام ٢٠١٨		الشركاء التجاريين (من الصادرات %)	
الإلكترونات	٢٠.٢%	الصين	١٢.٢%
زيوت بترولية	١٢.٦%	هونج كونج	١١.٨%
طائرات نفاثه وتوربينات غاز	٢.٩%	ماليزيا	١٠.٩%
الذهب	٢.٧%	إندونيسيا	٨.٠%
آلات ووحدات معالجة بيانات	٢.٤%	أمريكا	٧.٧%
منتجات أخرى	٩٥.٢%	دول أخرى	٤٩.٣%

المصدر: الأمم المتحدة Comrade. احصاءات التجارة الدولية – البيانات المتاحة.

تتمثل صادرات سنغافورة الرئيسية الإلكترونات بنسبة ٢٠.٢% والآلات والمعدات وزيوت البترول ١٢.٦%وتشمل وجهات هذه الصادرات الصين حيث تحتل المركز الأول بنسبة ١٢.٢% من الصادرات بسنغافورة تليها هونج كونج بنسبة ١١.٨% وماليزيا ١٠.٩% وأمريكا بنسبة ٧.٧%.

عن المعروف أن صادرات الخدمات تلعب دورًا هامًا في إجمالي الصادرات بالنسبة لسنغافورة وذلك بسبب قلة الموارد الطبيعية المتاحة للدولة اقتصرت هذه الخدمات تقليديا على وسائل النقل والسياحة مع العولمة وظهور المعرفة والاقتصاد والتجارة الدولية في الخدمات الأخرى مثل المالية والهندسة وإدارة الأعمال أصبحت ذات أهمية ميزانية وبالتالي بالنظر إلى تجارة الخدمات في سنغافورة فقد حققت نموًا هائلاً عام ٢٠١٨ بلغت ٥٤٣.٨ بليون دولار مع زيادة تجارة الخدمات من الصادرات والواردات بنسبة ١٢.٥ مقارنة بعام ٢٠١٧ وكذلك سجل الميزان التجاري للخدمات فائضًا قدره ٢.٨ مليون دولار بالرغم عن العجز المتحقق عام ٢٠١٧ والبالغ ١٤.٦ مليار دولار حيث تجاوز نمو الصادرات في الخدمات ١٦.٦% ونمو الخدمات في الواردات ٨.٧% كما ارتفعت نسبة إجمالي التجارة في الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار المحلية الجارية) من ١٠٣.٩% عام ٢٠١٧ إلى ١٠٨.٠% عام ٢٠١٨ (وضع مخطط (١) الصادرات والواردات الخدمات جوجل درايف (Singapore department).

جدول (٧)

نسبة الخدمات الأساسية من إجمالي تجارة الخدمات ٢٠١٨

واردات		صادرات
%٣١.٢	المواصلات	%٢٩.٨
%٣.٢	الخدمات المالية	%١٤.٠
%١٣.١	السفر	%١٠.١
%٩.٥	إدارة الأعمال	%٩.٩
%٣.٨	الإعلان وأبحاث السوق	%٨.٨
%٧.٢	الاتصالات والكمبيوتر	%٧.٢
%٨.٤	رسوم الانتفاع بالملكية الفكرية	%٤.١
%٢.٥	تأمين	%٣.١
%٥.٧	خدمات متعلقة بالتجارة	%٢.٦
%٢.٣	التأجير التشغيلي	%٢.٤
%٧.٦	البحث والتنمية	%٠.٤

المصدر: إدارة الاحصاءات، وزارة التجارة والصناعة، سنغافورة. المكتب الإحصائي الوطني – سنغافورة متاح على الرابط التالي https://www.sigstat.gov.sg/modules.

اشتملت تجارة الخدمات عام ٢٠١٨ على خدمات النقل والسفر وإدارة الأعمال وكانت هذه الخدمات من الفئات الرئيسية الأولى في مجال الخدمات شكلت ٤٩.٨% من صادرات الخدمات و٥٣.٨% من واردات الخدمات.

إن خدمات النقل المحرك الرئيسي لنمو صادرات وواردات الخدمات بالإضافة إلى الخدمات المالية للصادرات عام ٢٠١٨ كذلك ارتفعت خدمات التصنيع لعام ٢٠١٨ ويرجع هذا التوسع في إجمالي صادرات الخدمات إلى حد كبير إلى ارتفاع إيرادات خدمات النقل وخدمات الإعلان وأبحاث السوق

بالإضافة إلى الخدمات المالية. ومن بين فئات الخدمات الرئيسية سجلت صادرات خدمات التصنيع على المدخلات المادية التي يملكها الآخرون ٦١.٠% وتليها خدمات التشييد والبناء وخدمات الإعلان واتجاه السوق والتي ارتفعت في المقابل بنسبة ٤٨.٥%، ٣٤.٠% لعام ٢٠١٨ وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (١)

نمو الصادرات من فئات الخدمات الرئيسية ٢٠١٨

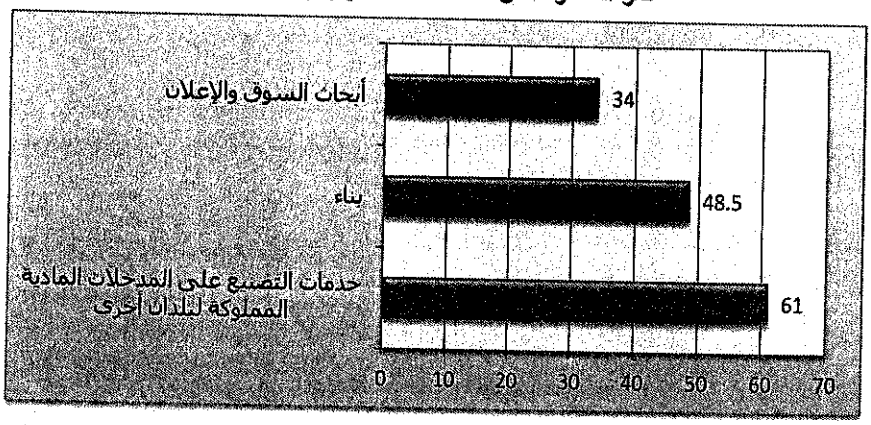

وبزيادة خدمات النقل أدى ذلك أيضًا إلى زيادة واردات الخدمات حيث سجلت واردات خدمات التشييد والخدمات المحاسبية وخدمات الصيانة نسبة ٤٤%، ٣٣.١%، ٣٢.٢% على التوالي لعام ٢٠١٨.

وأكبر الأسواق الإقليمية لصادرات في تجارة الخدمات لعام ٢٠١٨ نجد أن آسيا كانت هي المقصد الإقليمي الأول لصادرات سنغافورة من الخدمات حيث شكلت نسبة ٤١.٧% تليها أوروبا وأمريكا الشمالية بنسبة ٢٥.٧%، ١٢.٩% على التوالي.

الشكل (٢)

صادرات خدمات سنغافورة المنطقة ٢٠١٨

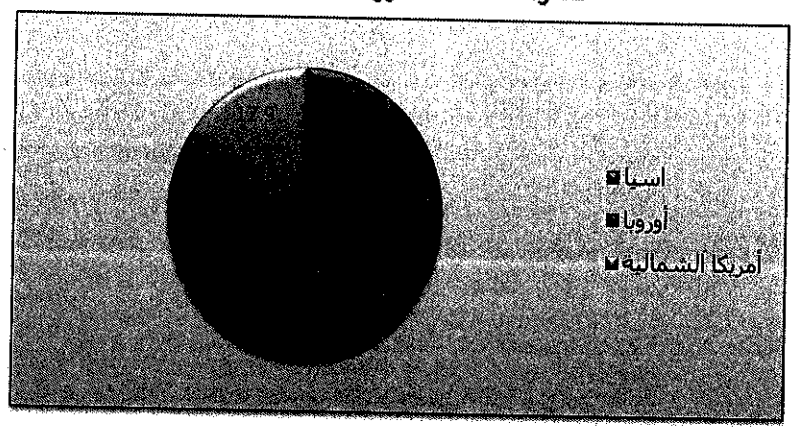

المصدر: إدارة الإحصاءات، وزارة التجارة والصناعة، سنغافورة.

عند الحديث عن الشركاء التجاريين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين وهونج كونج وماليزيا حيث شكلت هذه الاقتصاديات ٦٠.٧% من واردات سنغافورة و ٦١.٨% من صادرتها مجتمعة عام ٢٠١٨.

تؤكد الاحصاءات عن تجارة الخدمات لسنغافورة أهمية كبيرة لاقتصادها وبالرغم من أن خدمات المحور التقليدية كالنقل والسفر لا تزال كبيرة إلا أن الخدمات الناشئة أيضًا ذات أهمية متزايدة كذلك سجلت صادرات الخدمات المالية والتجارية والتقنية جميعًا نموًا قويًا في الفترة الأخيرة الأمر الذي يظهر أن سنغافورة هي مركز الأعمال الدولي.

اقتصاد سنغافورة يعتمد بشكل أساسي على عائد نشاط ميناء سنغافورة والذي يعتبر من أهم وأكفأ الموانئ في العالم حيث يتم تحميل أكثر من مليون حاوية مكافئة شهريًا من الميناء ويعد نقطة ارتكاز لأكثر من ٣٦٦ خط من مختلف دول العالم ويرتبط بـ ٦١ ميناء عالمي حيث أن الميناء يحتل المركز الأول عالميًا من خلال تقديم التموين والخدمات اللازمة للسفن ويحتل المركز الثالث لتكرير البترول وتصفيته.

المحور الرابع: سياسات وحوافز تنمية الصادرات

إن قاطره النمو السنغافورية تتم من خلال ٣ مؤسسات رئيسية كان لها الدور الأساسي لتحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وهذه المؤسسات هي:

١- مجلس التنمية الاقتصادية Economic Development Board:

وتتضمن أهداف هذا المجلس:

١. تطوير الخدمات والخدمات الأساسية والوصول إلى التنافسية العالمية.
٢. تحقيق الاستمرار الدائم في التنمية الاقتصادية.
٣. توظيف عماله جديدة من خلال خلق فرصة العمل.

٢- مجلس تنمية التجارة السنغافوري Development Board Trade:

ويهدف إلى:

١. تنمية تجارة سنغافورة في الأسواق الدولية.
٢. اكتشاف أسواق جديدة لصادرات الدولة.
٣. جعل سنغافورة بيئة جاذبة للتجارة العالمية.
٤. الاستثمار في الخارج من خلال وضع الأسس العلمية السليمة.

٣- المجلس الوطني للإنتاجية Productivity National Board:

يهدف إلى:

١. الحفاظ على الموقع التنافسي للدولة من خلال رفع مستوى الإنتاجية للسع والخدمات.

٢. تنمية المهارات البشرية وإيصالها إلى مستويات عالية من الإنتاجية من خلال الدورات التدريبية التي يقوم به صندوق تنمية المهارات الذي أنشأه المجلس لهذا الغرض.

إن سياسة الحكومة في سنغافورة ركزت على تشجيع اقتصادي من خلال إعادة الهيكلية من النمو كشف العمل إلى الابتكار والنمو القائم على الإنتاجية وتم ذلك من خلال وضع العديد من الحوافز والإصلاحات الاقتصادية المختلفة وتم ذلك في مجلات عديدة لمختلف السياسات الجمركية والريبية والتمويلية، وهذا إلى جانب تشجيع الاستثمارات لتعزيز المهارات في القوى العاملة والتكنولوجيا وأيضًا اتخاذ التدابير التي تعمل على تقليل الاعتماد على العمال الأجانب وتحسين فرص السنغافوريين، إلى ذلك من الإجراءات والتي ساهمت في تنمية الصادرات بصورة متزايدة ومستمرة.

أولاً: في مجال السياسة الجمركية:

جميع المنتجات تدخل معفاة من الرسوم الجمركية بموجب تعريفه الدولة الأكثر رعاية المطبقة باستثناء بعض البضائع مثل (البيرة) تخضع لواجبات متعددة ومن ناحية أخرى فإن حوالي ٧٠% فقط من التعريفات الجمركية مغطاه بربط التعريفات بمتوسط معدل ربط بسيط يبلغ ٦.٩%: إن وجود ضوابط على التصدير يرتبط أساسًا بأسباب تتعلق بالصحة أو السلامة أو الأمن أو أسباب بيئية ولا تطبق سنغافورة ضرائب على الصادرات وذلك لتشجيع الصادرات وتقدم أيضًا منحًا وحوافز ضريبية وتدعم أقساط التأمين لتسهيل الحصول على التمويل التجاري.

كذلك انطلقت سنغافورة عام ٢٠١١ نظام متكامل لتيسير التجارة والقائم على (Trade first) الحاضر ويوفر إطارًا متكاملاً للتقييم وذلك لتحسين اشتراك الشركات وتحديدها بشكل أفضل وتحت Trade First يتم تقييد الشركات وتصنيفها إلى خمس مستويات من تسهيل التجارة (أساسي، قياسي، متوسط، معزز، مميز) وتتمتع الشركات ذات المستوى الأعلى بمستوى من التيسير التجاري أعلى من تلك الموجودة في مستوى أدنى.

كذلك قامت جمارك سنغافورة بإصلاح نظام للمستودع المرخص لها وبموجب هذا المخطط يمكن للشركات تخزين السلع المستوردة الخاضعة للرسوم مثل الخمور والتبغ والسيارات لفترة غير مجددة في منطقة مرخصة وخلال عام ٢٠١٥ تم زيادة تراخيص المكونين على منتجات التبغ والخمور وظلت معدلات السيارات دون تغير.

كذلك عام ٢٠٠٧ تم إطلاق منصة Trade exchange لتكنولوجيا المعلومات تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات داخل مجتمع التجارة والخدمات اللوجستية بلغت الإيرادات المحصلة من الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج ٢.٢ مليار دولار سنغافوري لعام ٢٠١٣ تمثل حوالي ٤.٣% من الإيرادات الضريبية ومعظم هذه الإيرادات من رسوم المكوس.

وفيما يخص الواردات لا تطبق سنغافورة أي قواعد منشأ بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية ولا يوجد شرط حصول على شهادة المنشأ فيما يخص هذه الواردات، وترد شروط قواعد المنشأ التفضيلية في اتفاقيات التجارة الإقليمية والحرة التي تكون سنغافورة طرفًا فيها.

ثانيـاً: في مجال السياسات المالية والنقدية:

كون سنغافورة وجهه جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب ذلك الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى انخفاض معدلات الضرائب ومن حيث الاستقرار المالي فقد حافظت سنغافورة على تحقيق فوائض ثابتة منذ عام ١٩٦٠ مع وجود القليل من التذبذب منذ عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٦ بلغ متوسط فائض الميزانية حوالي ٧% من الناتج المحلي الإجمالي كما تم إخفاء الطابع المؤسسي لضمان الحصول على هذه الفوائض المتراكمة إلى الأجيال القادمة، إن الاعتماد على الفوائض المتراكمة لا يتم إلى بموافقة كل من البرلمان والرئيس قام البرلمان تقديم طلبًا للرئيس مرة واحدة فقط للسحب من الاحتياطيات عام ٢٠٠٩ خلال الركود لاقتصاد العالمي وهو ما يعكس السياسة والانضباط الصارم الذي تتبناه الحكومة في التعامل مع قضايا الميزانية، كذلك لا يمكن استخدام سوى جزء من دخل الاستثمار من الأصول لتمويل الإنفاق العام.

بالنسبة للإيرادات إن ضرائب الدخل لا تزال مصدرًا رئيسيًا للأحوال وكذلك ضرائب الشركات إلا أن ضرائب الشركات انخفضت عام ١٩٨٧ من ٤٠% إلى ٣٣% ويصل الآن إلى ١٨% كما تم تخفيض ضرائب الدخل بالمثل لتصل إلى ٢٢% وهذه التخفيضات الضريبية تعكس التحول إلى الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة، كذلك هناك ضرائب على السلع والخدمات التي تبلغ ٧% والتي فرضت عام ١٩٩٤، وتعتمد سنغافورة بشكل متزايد على مصادر إيرادات غير تقليدية مثل (الرسوم التنظيمية للسيارات، رسوم على الكازينوهات) منذ عام ٣-٢ إلى ٢٠١٧ شكلت هذه المصادر حوالي ٢٥ – ٣٥% من إجمالي الايرادات وهو ما يعكس القدرة المتزايدة على تقليل الاعتماد على الضرائب المباشرة.

ونظراً إلى الفوائض المتكررة في الميزانية الحكومية لا تحتاج سنغافورة إلى استخدام الديون لتمويل الانفاق حتى إن الانفاق على مشاريع البنية التحتية يتم من الايرادات الحالية. وتصدر الحكومة السندات الحكومية ليس لتمويل النفقات وإنما:

١. لاستثمار المدخرات المودعة لدى صندوق الادخار المركزي.

٢. للمساعدة على تطوير نشط لسوق السندات من خلال توفير منحنى العائد الحكومي القوي لتسعير سندات الدين الخاصة.

أما فيما يخص السياسة النقدية فإن اقتصاد سنغافورة المفتوح يعني أن تحديد أسعار الفائدة ومجموع الأموال ليست أدوات فعالة لإدارة التضخم ولذلك سمحت هيئة النقد الدولي (MAS) للبنوك الفردية بتقديم أسعار الإيداع والاقراض الخاصة بها منذ عام ١٩٧٥ وذلك بهدف تحقيق استقرار الأسعار.

ثالثاً: في مجال سعر الصرف "المدار":

إن السياسة النقدية في سنغافورة تتبع نهج التقويم المدار منذ عام ١٩٨١ حيث يتم إدارة سعر الصرف مقابل سلة عملات وأدى هذا إلى استقرار أسعار الصرف مع الشركاء التجاريين الرئيسيين ونظراً لأن سنغافورة غائبه فعليًا على الصناعات الأولية فتميل الصادرات للحصول على محتوى استيراد مرتفع وهذا يزيد من فعالية استخدام أسعار الصرف لإدارة العرض النقدي حيث أن تعزيز عمله سنغافورة سيكون أقل تأثير على القدرة التنافسية للصادرات بالنظر لأسعار مدخلات الإنتاج المستوردة.

رابعاً: اتفاقيات التجارة الدولية:

شكلت تجارة سنغافورة مع الشركاء التفصيلين حوالي ٨٠% من الواردات، ٧٤% من الصادرات عام ٢٠١٨ وتمتلك سنغافورة شبكة من ٢١ اتفاقية تجارة حرة إقليمية وثنائية مع ٣٢ شريك تجاري. بالإضافة أيضًا إلى الاتفاقيات التي عقدتها مؤخرًا سنغافورة مع الاتحاد الأوروبي وتركيا والمحيط الهادئ (TPP) وتعتبر السلطات هذه الاتفاقيات مكملة لتوفير المرونة للتجار والسماح للشركات بالاستفادة بمزايا متعددة وتحسين سلاسل الامداد الخاصة بهم وتسعى سنغافورة وفقًا لهذه الاتفاقيات إلى إزالة الحواجز الغير جمركية وتحقيق وصول أكبر إلى الأسواق وإزالة القيود المفروضة على الخدمات والاستثمار حيث أن هذه الاتفاقيات تكمل أهداف السياسة التجارية للحكومة على المستوى المتعدد الأطراف.

وفي النهاية يمكن القول أن أهداف السياسة التجارية لسنغافورة هي:

١. توسيع الفرص الاقتصادية الدولية للشركات التي تتخذ سنغافورة مقرًا لها.
٢. البحث عن بيئة تجارية يمكن التنبؤ بها وعادله للشركات من خلال نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد.
٣. تقليل العوائق التي تحول دون تدفق الواردات والتصدير من خلال التحسين المستمر لبيئة الأعمال والتجارة.

تسعى سنغافورة لتحقيق هذه الأهداف من خلال إشراك شركائها التجاريين على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية وبالتالي يظل النظام التجاري متعدد الأطراف هو حجر الزاوية في سياسة سنغافورة التجارية بينما تعمل محليًا لتحسين تدفق السلع والخدمات والاستثمارات إلى سنغافورة.

الخلاصة:

استعرض البحث تجربة سنغافورة في تنمية الصادرات ويمكن استخلاص عوامل نجاح هذه التجربة كالتالي:

١. **الاستقرار الحكومي والاقتصادي:** تتمتع سنغافورة باستقرار حكومي وسياسة اقتصادية مستقرة حيث تتميز الحكمة بوضع سياسات وقواعد تتسم بالصراعة الاستمرارية.
٢. **بنية تحتية متطورة:** إن البنية التحتية تعتبر أهم الركائز الهامة والأساسية للتنمية الاقتصادية وقد استهدفت الحكومة عملية تطوير وتحسين البنية التحتية وذلك كشرط أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي حيث تم تطوير البنية التحتية في النقل وتكنولوجيا المعلومات ونتيجة لذلك احتلت سنغافورة المركز الثاني في جودة البنية التحتية وفق مؤشر التنافسية العالمي (٢٠١٧ - ٢٠١٨).
٣. **النظام الضريبي المتميز:** حيث يتم منح حوافز ضريبية خصوصًا للشركات المصنعة وشركات الخدمات المالية وشركات التكنولوجيا وتستخدم سنغافورة على مدى تاريخها الحوافز الاقتصادية لدفع عملة النمو لقطاعات محددة وبالرغم من أن الدول تمنح الحوافز الضريبية إلا أنها عززت أيضًا المنافة وتجنب السلوك السلطوي مع القطاع العام والخاص.
٤. **انعدام الفساد:** سنغافورة تصنف كأفضل دولة في العالم من حيث اللوائح والقواعد المؤثرة على الأعمال ووفقًا لتقرير البنك الدولي الخاص بممارسة الأعمال بأن الشركات ترى سنغافورة وتعرفها بأنها دولة يعدم فيها الفساد وذلك بسبب وجود الإجراءات الشفافة والفعالة، أضف إلى ذلك أن الشركات المرتبطة بالحكومة تهدف إلى تحقيق الربح وتعظيمه وتقليل التكاليف وذلك من خلال إدارتها التكنوقراط والتي يتم التسويق لهم من خلال جدارتهم ويتقابل أداء الشركات المملوكة للدولة مع أداء أفضل نظير لها في القطاع الخاص.
٥. **رأس المال البشرى:** منذ البداية فإن العنصر البشري كان ثروة سنغافورة الوحيد وبالتالي قامت الدولة باستغلال وتوظيف هذا المورد بالشكل الملائم فقامت بتطوير نظم التعليم والتدريب وتطوير

التعليم العالي والتعليم المتوسط والمعاهد الفنية بالإضافة إلى دعم أنشطة البحث والتطوير والأنشطة الأخرى ذات القيمة المضافة العالية لجذب العمالة الماهرة.

٦. **البحث والتطوير:** يتوفر في سنغافورة التعليم ذو الجودة المرتفعة بالإضافة إلى الإنفاق الكبير على مجال البحث والتطوير وتوفير مؤسسات بحثية ذات جودة عالية وبالإضافة إلى التعاون بين الشركات والجامعات، والمراكز البحثية والتعليمية والتي تعمل على تقديم البحوث التطبيقية والتي تتطابق مع احتياجات القطاع الإنتاجي.

المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- أ.م.د ابتسام محمد العمري، (٢٠١٦)، **التجربة التنموية في سنغافورة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٤٥، جامعة بغداد.
- لي كوان يو، (٢٠٠٧)، **قصة سنغافورة**، ترجمة: د. هشام الدجاني، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية.
- د. مصطفى رجب (٢٠١٥)، **أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الليبي**، رسالة ماجستير.

ثانيـــاً: مراجع أجنبية:

- Bellows, Thomas J. (2017), "Singapore: A story unfolding. Maryland series in contemporary, **Asian sides**, (4).
- Bureau of Economic and Business Affairs (June 2012), **"2012" Investment climate statement – Singapore,** united states, Department of state, Retread 10 March 2014.
- Chen, X.,F Shao, Y., (2017), Trad policies for a small open economy: The case of Singapore, **The world economy**, 40 (11).
- Lim, L. Y. (1983), Singapore's Success: The myth of The free market economy, **Asian survey**, 23 (6).
- Muno2, D & Rivera Virguez, M. L.(2010),"**Development of panama as a logistics hub and the impact on latin America**", doctoral dissertation, Massachusetts institute of technology.
- Peng, N., & Phang, s. y. (2018), Singapore's economic development: Pro – or anti – Washington consensus? **Economic and political studies**, 6 (1).
- Porter, M. E., Neo, B. S., fketels, C. H. (2010), "**Remarking Singapore, Harvard Business school strategy unit case**" No. 710 – 483. Available at ssrn: https/ssrn.com/ abstract=2037954.
- Sectohk. c and ong, A. H. f (2008), "**Achieving sustainable industrial development through a system of strategic planning and temple**".
- WTO (2016), **Tirade Policy review**, Singapore.

ثالثـــاً: مواقع الانترنت:

- منظمة التعاون الاقتصادي (OEC) متاحة على الرابط التالي:
https://oec.world/en/profile/country/sgp/
- إدارة الاحصاءات، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية متاحة على الرابط التالي:
http://www.singstat.gov.sq/terms-of-use
- بيانات البنك الدولى (W.B) متاحة على الرابط التالي:
https://data.worldtnk.org/country/singapore.
https://data.albankaldawli.org/indicator/N1.GDP.